

{ نحو وعي اجتماعي بدور المجتمع المدني في عراقنا المعاصر }

الدكتورة

نظلة احمد الجبوري

استاذ الفلسفة المساعد

مركز الزمان للدراسات الاستراتيجية

تمهيد ..

في الوقت الذي نال فيه مفهوم المجتمع المدني الترويج الأكاديمي والواقعي في العقدين الماضيين عالميا وعربيا، فهو يعكس مقولة تاريخية لظاهرة تتمتع بوجود حقيقي متغير في الزمان، وجود يمكن تلمس قسمااته العامة، كما تميز بالخصوصية في حاضرتنا الراهن لا سيما في ظل الحاجة للتفاعل مع واقعنا العراقي المعاصر.

ولعل في تحديد مفهوم المجتمع المدني بنية ومضمونا في خطابنا العراقي المعاصر يعني الإقرار بوجود المجتمع المدني في واقعنا العراقي والذي يقتضي الارتقاء الى مستوى الفعل التاريخي والحضاري. لكون المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة أي البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة الدولة. إنه هلمش يضيق ويتسع بحسب السياق، هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، وهذه الهوامش تسمى المجتمع المدني^(١).

وعلى الرغم من كون مفهوم المجتمع المدني لم يحفر عميقا بعد في واقعنا العراقي الاجتماعي والسياسي والفكري والثقافي والقانوني، فإن الأمر يقتضي التوصيف الفكري والتحليل الأكاديمي والتطبيق الواقعي لتقديم الإجابات عما يدور في الأذهان من تساؤلات وإشكاليات أجدها تتمثل بـ: هل يعبر المجتمع المدني عن واقع اجتماعي عراقي قائم بالفعل؟ هل المجتمع المدني مجرد لفظ لا مفهوم له ولا دلالة في الواقع العراقي؟ هل تعمق المجتمع المدني في الطرح الفكري العراقي المعاصر وفي الخطاب العراقي المعاصر؟ هل وضّح المجتمع المدني حقا حقوق الإنسان العراقي على وفق التطبيق الديمقراطي؟ هل يكون تحقيق المجتمع المدني في عراقنا المعاصر خطوة نحو النهج الديمقراطي؟ هل لمنظومة المجتمع المدني الاستقلال الحقيقي عن الدولة ونظامها السياسي أو الأفضل لتحقيق مرتكزاته التوازن والتفاعل مع الدولة؟.

وأجد في هذه التساؤلات والإشكاليات مضامين حوار عراقي هادئ هادف يتناول واقع المجتمع المدني، يثير مناقشات قد تتفق وقد تفتقر، قد تلتقي وقد تتباين مسارات تساؤلاتنا وأفكارنا بصدد واقع المجتمع المدني في عراقنا اليوم. وربما رسخت موجبات التغيير في واقعنا العراقي قراءة مفاهيم المجتمع المدني ومحاولات تفعيلها في هذا الواقع، بعدما تم طرح قضايا حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية على وفق مبدأ المواطنة أو المواطنة والوطنية والقضايا الثقافية والاجتماعية. أي النظر أو قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي على وفق مفهوم المجتمع المدني ومفهوم النظام السياسي أو الدولة، والتي تنطلق من ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني في مقابل الدولة ونظامها السياسي؛ فغياب المجتمع المدني - بما يتضمن من مؤسسات ومنظمات الطلبة والشباب والمرأة وحقوق الإنسان والعمال وغيرها من منظمات وجمعيات - يؤدي إلى تحول الأيديولوجية من سياسة إلى مجرد شكل ضمن البنية الاجتماعية. إلا فترسيخ المجتمع المدني يعني ترسيخ البنية الاجتماعية ترسيخاً يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار والهدوء، لكون المجتمع المدني يعني فيما يعنيه فرصة من فرص التعبير عن الرأي والموقف والانتفاء والتطلع المستقبلي. والتغيير المرجو في العراق المعاصر سيتحقق حينما يترك الحيز للمبادرة الفردية أو المنظمة الاجتماعية (المدنية)، إلى جانب دور النقابات المهنية والجمعيات الثقافية والصحفية والإعلامية وجماعات رجال الأعمال.

وبالمقابل فإن ما يرصد في حركة المجتمع العراقي كون الأحزاب والتجمعات والتنظيمات والمنظمات والنقابات والحركات وغيرها من مسميات تتفاعل بعنف يصل حد الصراع والنفي أو الإلغاء للطرف الآخر. مما سيفاقم النقاط بين هوية النظام السياسي العراقي وهوية المجتمع العراقي، مع تفاقم الوضع الاقتصادي للإنسان العراقي في ظل قرارات سريعة ومتعجلة تطال الإنسان والمجتمع.

ولعل تساؤلات تطرح نفسها: هل يتوقع ترسيخ المجتمع المدني في ظل نظام سياسي متغير وغير واضح الملامح، ومستقبل غير واضح المعالم؟ وهل تسهم المنظومة الأخلاقية والתרورية في واقعنا العراقي في قيام مجتمع مدني طالما يتم ارتباط المجتمع المدني بقيم وأخلاقيات وثقافة بالمجتمع وبالأري العام من أجل تحقيق التغيير عبر طرح مشروع منطقي واقعي عقلائي؟ سيما في وجود حركات ومنظمات طلابية ونسائية وبيئية وإنسانية لم تزل تبحث عن تشكيلها الاجتماعي أو بعدها الاجتماعي. وما دورها في توثيق هوية العراق دولة ومجتمعاً، وفي ترسيخ الانتماء الوطني للعراق قبل الانتماء للمذهب أو للطائفة أو للقومية؟ وهل يحيا العراقي كمواطن له حق في عراقه وعراقيته دونما إضطهاد عرقي أو ثقافي أو سياسي على وفق ما يفترض من نهج ضمن المجتمع المدني؟^(٢)

وإن لا بد من تفعيل دور النخب العراقية مهما تباينت وتنوعت قراءاتها وتطلعاتها السياسية والثقافية، لتحقيق تراكم اجتماعي ضمن تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق تغييرات نوعية في المجتمع تعزز فيه تنظيمات المجتمع المدني بدورها الهامش الديمقراطي

الموجود في الدولة والمجتمع لكونها تشكل الأساس الاجتماعي للدولة.

وبموجب ذلك فإن الفعل الديمقراطي في الفكر والثقافة والمعرفة لن تتأسس في الوعي الاجتماعي إلا بتفعيل تنظيمات المجتمع المدني ذات الفعل الطوعي المستقل الجمعي المؤسسي من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي^(٣).

فيما لو عرفنا بأن التوجه نحو ترسيخ المجتمع المدني في الواقع يهدف الى تحقيق مشروع اجتماعي سياسي ومدني في المجتمع العراقي المعاصر. والمجتمع المدني بهذا المعنى يعني النشاط الاجتماعي في اطار البناء الشامل والمتكامل والفهم الحقيقي التجريبي الواقعي، على الرغم من عدم انفصاله عن الدولة (النظام السياسي) بشكل تام؛ ويعني في الوقت نفسه تجدد بنية المجتمع عبر وجود حقوق جديدة للممارسة والتنظيم تسهم في حركية وفعل التغيير في المجتمع نفسه من جانب؛ مع الحفاظ على التمايزات والخصوصيات والتضامات الضرورية والاستقلالية الذاتية التي لا تخضع للسلطة المركزية من جانب آخر. وهذا يتم بالوعي الذاتي الجماعي، الوعي السليم والمطابق بالذات وبالواقع الموضوعي الخارجي، هو المنطلق الأساس للانفصام بهذا القدر أو ذاك بين الدولة والمجتمع المدني^(٤).

بنية المجتمع العراقي..

لعل تناول البنية الاجتماعية في العراق على وفق الواقع الفعلي ووضوح الرؤية وموضوعية الطرح، ربما تعكس واقع المجتمع العراقي في ظل الحاضر وأفق المستقبل وواقع الفرد العراقي الذي نريده حرا يحقق ذاته ويفعل وجوده ضمن عراقه الحر الموحد مهما تباين وتنوع وتعدد في تطلعاته إثنيا-عرقيا، ومذهبيا-دينيا، وطائفيا-عقائديا، وأيديولوجيا-سياسيا.

ففي كل مجتمع مؤسسات سياسية ودينية وتربوية وأسرية وإقتصادية وعسكرية تؤثر على مجمل البنية الاجتماعية، على الرغم من كون المؤسسة التربوية والأسرية غالبا ما تكون في مركز المتلقي المنفعل وليس في مركز القرار الفاعل، الى جانب عدم ثبات الدور لهذه المؤسسة أو تلك الذي يتغير بتغير المؤثرات الداخلية أو الخارجية وربما يكون التغيير مرحليا أو تبعا لظروف إستثنائية.

وإنطلاقا مما تقدم فإن كل فعل اجتماعي من جهة ما أو حزب ما يتخلل الوجود الاجتماعي العراقي هو فعل ضاغط على الفرد والمجتمع، يراقبه ويتدخل في حريته ويوجه جهوده نحو طاعته، ليتقبل من ثم كل ما يملأ عليه. وعندئذ يتحول الفعل الاجتماعي في ظاهره الى تسلط سياسي أو الى سلطة سياسية في الواقع في حقيقة الأمر.

فالتسلط السياسي هو فعل حقيقي وممارسة واقعية تمارس على الفرد والمجتمع في الواقع من الأحزاب والتنظيمات والحركات وغيرها، مما ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على

نحو وعي اجتماعي بدور المجتمع المدني في عراقنا المعاصر

العراقي. فقراءة المجتمع العراقي ترصد جدليات متعددة متعارضة في الواقع وفي الرؤية المستقبلية للعراق والتي من المفترض بها، توكيدها للهوية العراقية وللعراق الموحد اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وديمقراطيا .

ولعل في البعد الوصفي-التحليلي لواقع المجتمع العراقي على وفق نظرة آنية ومستقبلية يعدّ مقدمة ضرورية للحفاظ على وحدة العراق أو العراق الموحد، والانفتاح على المجتمع العراقي ديمقراطيا لتلافي شيوخ الفوضى في الشوارع العراقي وتفاقم الصراع السياسي والاجتماعي في الحياة العراقية، في الوقت الذي لابد فيه من الحفاظ على إستقلالية العراق وسيادته وأمنه داخليا وخارجيا، وما تعنيه من حفاظ على أمن الفرد والمجتمع.

فعلى نطاق الواقع العراقي يلاحظ تنامي دور الأحزاب الإسلامية في المجتمع العراقي في مقابل دور الأحزاب غير الإسلامية التي ترى من المستحيل التضحية بالديمقراطية ، وكلاهما يشكلان اللعبة السياسية العراقية، على الرغم من سعي كل طرف الى تحييد أو تحديد الطرف الآخر. هذا من جانب؛ ومن جانب آخر وفي وسط هذا الخضم لا يمكن تجاهل حقوق الإثنيات والأقليات الأخرى وما يشكلونه من نسبة في المجتمع العراقي. لكي لا تفقد مصداقية الجميع على صعيد الواقع السياسي والاجتماعي، عندما تغض النظر عن حقوق الإنسان في المجتمع العراقي.

فالمجتمع العراقي مجتمع أزومات على ما يبدو: أزمة ديمقراطية، وأزمة سياسية، وأزمة ما هو إسلامي، وأزمة أقليات، وأزمة حقوق إنسان، وأزمة أمن، وأزمة هوية، وحتى أزمة وجود أو حياة. مما يلحق الأذى الحقيقي بالمجتمع العراقي ، تتضح عبر التصريحات والشعارات التي تجعل من الديمقراطية وسيلة لاختيار الأحزاب المتباينة والمتعددة والمتنوعة بحجة الدفاع عن الديمقراطية نفسها ووحدة العراق، حتى عدّ ذلك الوجه الآخر للديمقراطية الهشة في العراق المعاصر.

والخطاب السياسي العراقي يركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية، على الرغم مما يبدو من تعارض في خضم الحياة السياسية والاجتماعية العراقية. لكون المشهد السياسي العراقي يفسح للمشهد الديني العراقي فرصة الدور العلني الشكلي أو اللاشكلي ظاهريا. فالإسلام الدين غدا إسلاما سياسيا ربما سيتحول الى ثغرة بين المجتمع والدولة، مجتمع هويته الإسلام، ودولة هويتها الديمقراطية وحقوق الإنسان وحياته ولو شكليا.

وهكذا يتم التدخل المزدوج في حياة الفرد العراقي والمجتمع العراقي من الأحزاب الدينية والأحزاب السياسية العلمانية . فالحزب الديني يتدخل في أدق خصوصية الفرد العراقي حتى ظهر التعصب الديني والطائفي-المذهبي، والحزب السياسي العلماني يباعد بين الدولة والمجتمع بحجة الديمقراطية والتعددية. الأمر الذي يؤدي الى قيام هذا الحزب أو ذاك الى تقارب ظاهري لمرجعيات أيديولوجية متناقضة. الى جانب ما يلاحظ على هذا الحزب أو ذاك وكأنه أسير

توجهات تقليدية لم تستوعب المتغيرات التي يشهدها المجتمع العراقي أنيا ، وربما مستقبليا على وجه الخصوص. هذا مع ما عرف به البعض من وصف الفساد والرشوى يفقدهم مصداقيتهم في المجتمع العراقي. الى جانب ما يرصد من دور للولاء العشائري والسلوك المذهبي المتعصب لدى هذا الحزب أو ذاك. إضافة الى الضغط الأيديولوجي لهذا الحزب أو ذاك على ممارسات الفرد المنتمي إليه، وما قد يثير من أزمات في المجتمع العراقي، أو ما قد ينعكس سلبيا على المجتمع العراقي على المديات القريبة أو البعيدة. فضلا عما يثير الصراع السياسي على السلطة بين هذا الحزب أو ذاك من قضايا إجتماعية حساسة وما يثير من مواقف رافضة بشكل صريح أو مؤيدة بقدر ما . مع الأخذ بالاعتبار وجود أغلبية صامتة في المجتمع العراقي حتى الآن القريب ، وما ستحدد لها من دور في النظام السياسي وفي المجتمع العراقي عاجلا أم آجلا . وفي المجتمع العراقي أحزاب وحركات وتنظيمات متشددة لا تخفي عداها للنهج الديمقراطي والتعددي ، وأحزاب وحركات وتنظيمات مضادة في المقابل ، تحاول جميعا الفعل على حساب الفرد العراقي وإستقلال قراره، عبر وسائل الإعلام والصحافة بما تطرح من رؤى تصل بعض الأحيان حد الإغتيال السياسي والتصفية الجسدية للسياسيين والأكاديميين والعلماء المناهضين لها، أو المعارضين أيديولوجيا وقوميا وعقائديا. وهو ما يلفت النظر ويفارق بين ما يطلق من شعارات وأقوال حول حقوق الإنسان العراقي وحرياته، وحول الديمقراطية والنظام السياسي.

وفي كل الأحوال فإن بنية المجتمع العراقي ليست عصية على التفكير، فهي بنية ربما تزداد هشاشة مع إستمرار الرؤية المذهبية أو الطائفية أو الأقلية أو الإثنية أو المحاصصة الحزبية-السياسية. وإلا فالمفارقة واضحة بين توجهات النظام السياسي العراقي في الحاضر مع النهج الديمقراطي المفعل له وممارساته مع حقوق الإنسان العراقي في الواقع .

دور الوعي في تفعيل المجتمع المدني في الواقع العراقي..

لعل دور المجتمع المدني في تعميق النهج الديمقراطي في المجتمع العراقي لا يتحقق إلا عبر مقولة الوعي الإجتماعي التي تعني التفهم الواقعي بضرورة التغيير نحو المجتمع المدني في العراق المعاصر وتحقيق التناغم والتجانس بين وعي الفرد ووعي المجتمع لهذا التغيير . وأذن لا بد من القول لكي يتم تحقيق مجتمع مدني في واقع ما لا بد له في ظل وجود مفهوم أو تصور للتغيير، وهذا لا يعني الإلتفاف من مفهوم المجتمع المدني، بل يعمقه ويفعله في الواقع بوصفه الواجهة الحقيقية لفعل التغيير على وفق مبادئ حقوق الإنسان وتفعيل النهج الديمقراطي وبلورة المنظومة القيمية في المجتمع. وبعدما يغدو خيار الفرد وخيار المجتمع بماهية المجتمع المدني خيارا تاريخيا في التطوير والواقع ، في المبدأ والمضمون، وأن لا سبيل الى تقدم المجتمع ونهوضه إلا من خلال مؤسسات المجتمع المدني ودورها الإجتماعي. بوصف المجتمع المدني حقا إجتماعيا وبعديا واقعا للفرد والمجتمع معا على وفق منهجية التفكير وجدلية الواقع؛ الى جانب الحوار والنقاش والنقد، حوار عقلائي ونقد ذاتي جريء مع الذات مما يؤدي الى وضح المفاهيم والرؤى ومن ثم الى تحول المجتمع المدني ليس الى هم نظري ونقاش فكري فحسب بل

نحو وعي اجتماعي بدور المجتمع المدني في عراقنا المعاصر

الى موقف واقعي-تطبيقي ممارسة وسلوكا بوصفه يسهم في بلورة وعي اجتماعي بماهية المجتمع المدني.

وكان المنظور الاجتماعي لدور المجتمع المدني في الواقع المعاصر يسهم في إيجاد الوعي الاجتماعي للفرد والمجتمع وعلى وفق جدلية دور الفرد في المجتمع ودور المجتمع في تعزيز دور الفرد. والمعرفة الاجتماعية بحقوق الإنسان عموما ومعرفة الحقوق الاجتماعية للإنسان خصوصا تسهم في تفعيل الانتماء الوطني عبر ترسيخ مفهوم المواطنة والتي تتحقق في الواقع وتحقق في الوقت نفسه عبر مفهوم الوعي سواء أكان وعي الفرد (الوعي الفردي) أو وعي المجتمع (الوعي الاجتماعي) لتنامي المجتمع المدني في مجتمعنا العراقي الذي سيصبح حقا من حقوق الإنسان وتعبيرا عن حريته في التعبير على وجه الخصوص الغائب أو المغيب في ظل غياب منظومة المجتمع المدني الحقوقية أو القانونية التي تضمن حرية الفرد والمجتمع. والتساؤل المطروح: ما المقصود بمفهوم الوعي؟ وما المقصود بوعي الفرد ووعي المجتمع للوصول الى وعي جمعي بصدد المجتمع المدني وتطبيقاته في الواقع العراقي؟ .

لعل في مقولة الوعي إرتقاء بوجود الإنسان (الفرد)، لأن "وعي الوجود هو وعي بوجود الذات أي حرية الذات الواعية" بمفهوم (الوعي الفردي)، أولا؛ ووعي بالوجود الاجتماعي الذي يجد الفرد نفسه فيه بمفهوم (الوعي الاجتماعي)، ثانيا؛ ووعي الترابط الجدلي بين الوعي الفردي والوعي الاجتماعي، ثالثا؛ مما يسهم في تشكيل صورة الوعي الاجتماعي بضرورة التغيير عبر تحقيق ماهية المجتمع المدني ودوره في الواقع الاجتماعي.

وبموجب ذلك عدت قضية الوعي الفردي من أدق المقولات في فهم المجتمع المدني . ولعل في عدم وعي الفرد بمفهوم المجتمع المدني لربما يرجع الى الإطار الاجتماعي والثقافي المتواجد فيه أو يرجع الى الفرد ذاته لكون الوعي يرتبط أول ما يرتبط بمعرفة الذات أي الوعي بالذات بصورة فعالة ، على وفق صيرورة الواقع الاجتماعي للفرد ثقافيا واجتماعيا وسياسيا وفكريا . وبمعنى آخر يشارك الوعي الفردي الخاص في الوعي الاجتماعي ويخضع الوعي الاجتماعي العام وعي الفرد على وفق مقولات الفعل والتفعيل سلبا أو إيجابا^(٥)

إما الوعي الفردي فيتحقق في الواقع من خلال الوعي الأيديولوجي لكونه وعيا يرتبط بتشخيص قضايا المجتمع وإشكالياته، من جانب ؛ والوعي التجريبي بكونه وعيا يرتبط بتجربة الفرد وتجربة المحيط المتواجد فيه وتجربة المجتمع الذي يضمه ، من جانب آخر وإنعكاساته من قيم وتقاليد ونمط تنشئة اجتماعي وسياسي وإسلوب ضبط اجتماعي وإعلامي . فالوعي على وفق التصور الواقعي هذا يعد وعيا حقيقيا يقدم للفرد فهما واضحا ومعما وصحيفا لواقع الفرد الاجتماعي^(٦)

وأما الوعي الاجتماعي فيعد إشكالية معقدة ومتشابكة مع ظواهر الواقع الاجتماعي في المجتمع مما يدل في الوقت نفسه تضمن تحليل البعد المعرفي للوعي على تحليل سوسيولوجي ، في تعبير بين إلى أن تكوين الوعي يتحقق في إطار المجتمع . ومن ثم فإن تنامي الوعي الاجتماعي للفرد بضرورة التغيير نحو المجتمع المدني يعني تنامي وعيه بذاته وبواقعه الاجتماعي في صيرورته ومتغيراته . وكان الوعي الاجتماعي يعني وعي الواقع الاجتماعي للفرد والوعي بالمجتمع على وفق تفعيل الأفكار والآراء والمشاعر والتقاليد للفرد من جانب ؛ وإشكاليات وقضايا المجتمع من جانب آخر .

وعندئذ يصبح الوعي الفردي خصوصا والوعي الاجتماعي عموما المدخل الحقيقي لفعل الإنسان في التحدي والتصدي والتحرر من أجل صيرورة المجتمع وتقدمه .

دور المجتمع المدني في تفعيل النهج الديمقراطي ..

لعل في ترسيخ النهج الديمقراطي بوصفه الشرط الأساسي لقيام المجتمع المدني كممارسة اجتماعية - ديمقراطية - متقدمة على وفق مفهوم الترابط الجدلي بين المجتمع المدني والنهج الديمقراطي وممارسة حقوق الإنسان ، الأمر الذي يعمق الترابط بين بنية المجتمع المدني وبين المشروع الديمقراطي ، إذ بلا حق الحرية وحقوق الإنسان وحرية الاختلاف لا يتسع الحديث عن معنى مجتمع مدني على أساس ديمقراطي مؤسس على الفعل الاجتماعي . من جانب ؛ ومن جانب آخر فإن لا معنى للحقوق دون نهج ديمقراطي يتجسد عبر تنظيمات وحركات ومؤسسات المجتمع المدني . والذي يعبر عن نفسه بحق القول والتعبير والتجمع والانتظام والاختلاف في الرأي وقبول الرأي الآخر وإحترام طروحات الآخر وتفعيل أسلوب الحوار والنقاش ، وممارسته بين التجمعات والجمعيات والتنظيمات والأحزاب المكونة للمجتمع المدني في الحياة الاجتماعية .

ومن أجل ترسيخ مفهوم المجتمع المدني على وفق ممارساته في النهج الديمقراطي لابد له من منظومة قيمية أخلاقية - ثقافية - اجتماعية - ذاتية ، ترسخ هذا المجتمع وتفعّل نهجه لدى الفرد والمجتمع ، وعندئذ فقط يتحول النهج الديمقراطي والمجتمع المدني إلى فعل اجتماعي دونما استبداد سلطوي أو استعباد إحتلالي ، تمكن الإنسان على الفعل الحر والاختيار الحر بعيدا عن حتمية القيم التقليدية الأبوية والسلطوية التي تعمق بدورها إزدواجية السلوك والشخصية للإنسان^(٧) على وفق مبادئ الإستسلام والخنوع وليس الفعل والتغيير والتطوع . مما يعني الإقرار بوجود جدل اقصائي متبادل أو ضدي بين المجتمع المدني والدولة أو النظام السياسي ، يكون المجتمع المدني هو "فضاء الضدية المقصاة" من قبل النظام السياسي أو السلطة بوصفه أي المجتمع المدني فعلا ضاغطا مهددا لفعل الدولة الفكري الأيديولوجي المتسلط من أجل مواطنة حرة . وهكذا يصبح المجتمع المدني المجال الأوسع لفضاءات الحرية الناشطة لترسيخ مفهوم المواطنة والحقوق المدنية^(٨)

فمنظومة تؤسس على الطاعة العمياء تفعل فعلها السلبي في إعاقة قيام مجتمع مدني فسي واقعا المشتت الفوضوي الذي يحاول أن يخط قسمااته العقلانية أحيانا والفوضوية أحيانا أخرى ، إنطلاقا من تحرر العقل من قيوده التي هي بدورها قيود الإبداع والتجدد والتغير . الأمر الذي يقتضي إقرار النخبة السياسية بوقوعها في خلل حقيقي حينما ركزت على البنية الفوقية للنظام السياسي والنظر الى النهج الديمقراطي كبنية فوقية أيضا للنظام السياسي ، أو وكأن النهج الديمقراطي هو صورة فوقية للنظام السياسي دونما محاولة ترسيخ القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنظور التربوي، أي بعبارة أخرى تمّ تعميق الفعل السياسي والأيديولوجي على حساب الفعل الاجتماعي والقيمي، الى جانب إيجاد شخصيات ونخب مثلوثة تدعو الى النهج الديمقراطي وتمارس نقيضه على صعيد السياسة والثقافة والعقيدة الدينية.

والتساؤل المطروح هنا : هل تتمكن حركية المجتمع المدني من فرض حرياتها ذاتيا بضرورة النهج الديمقراطي والمسار الديمقراطي للمجتمع بعيدا عن مظهريات الدولة أو التسلط السياسي؟. فمن أجل أن يترسخ النهج الديمقراطي في مجتمع ما لا بد له من بعد اجتماعي. ولكن حذار من النهج الديمقراطي دون مشروع اجتماعي لأنه سيكون أقرب الى المقايضة منه الى الحقيقة الموضوعية . والمجتمع المدني الذي لا يتأسس خارج فضاء الاقصاء المتبادل مع الدولة ولم يكن له نسيجه الخاص الفكري والأيديولوجي السياسي المتنوع والمتعدد التوجهات في الفعل الديمقراطي فلا يوصل الى صياغة وعي اجتماعي أساسه المجتمع المفتوح^(٩).

وقفة أخيرة ..

نرى في المجتمع المدني نتاج قراءة الواقع الاجتماعي بعد تحرره من وهم الدولة، على وفق قراءة فكرية - اجتماعية توضح الشكل الجديد للفعل السياسي، عبر تفعيل حقوق الانسان والنهج الديمقراطي ، باعتبارها مجالات التحليل الجديد للمجتمع في الوقت نفسه؛ بمعنى تغيير نمط الحياة أو إعادة تشكيل المجتمع سعيا نحو الاتجاه العام للتغيير الذي بات هو السائد، وعلى ما يعكس التغيير من تصورات جديدة للواقع الاجتماعي الذي يؤدي بدوره الى ظهور أشكال جديدة للحياة الاجتماعية تحدد صلات جديدة بالفعل السياسي وبالممارسة الاجتماعية بموجب مبادئ حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية.

وهنا لابد من التأكيد على ما يحتاجه فعل الحرية من وعي وممارسة وتعبير يتضمنه الفعل الاجتماعي لكي يتم تحول النهج الديمقراطي التحرري الى بغية اجتماعية حقيقية. وكما نضج الفعل الاجتماعي في صيرورة التحرر والاستقلال كلما تعمق المجتمع المدني في نتيجة ذلك، بل وصار بدوره أي المجتمع مقدما للفعل الاجتماعي في ديمومة حركية. واذن لا بد أن يكون المجتمع المدني في النهاية محصلة للفعل الاجتماعي في الواقع العراقي ليتحقق النهج الديمقراطي الاختياري الحر وليس الحتمي المفروض من الفعل الأحادي الحزبي والأيدلوجي والتنظيمي والثقافي للنظام السياسي الذي ما يزال ينشط سلطويا مما يعوق بقدر أو بأخر الفعل الاجتماعي وحركيته.

الهوامش والمصادر..

- (١) أنظر : عبد الحميد الأنصاري ، في بحثه (نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني) ، مجلة المستقبل العربي ، ع ١٧٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠١ ، ص ٩٥ - ١١٤ .
- (٢) أنظر : فهمية شرف الدين ، في بحثها (الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني) ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٧٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٢ ، ص ٣٦ - ٤٨ .
- (٣) أنظر : عبد الحميد الأنصاري ، المصدر نفسه .
- (٤) أنظر : برهان غليون ، في بحثه (بناء المجتمع المدني العربي - دور العوامل الداخلية والخارجية) ، مجلة المستقبل العربي ، ع ١٥٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٦٩ - ٧٩ .
- (٥) أنظر : د. نظلة أحمد الجبوري ، في بحثها (نحو وعي اجتماعي بحقوق الإنسان في خطابنا المعاصر) ، مجلة الهدد ، ع ١٤ ، بغداد ٢٠٠١ ، ص ١٦٣ - ١٧٤ .
- (٦) أنظر : رفعت الجادرجي ، في بحثه (العمارة المقدسة) ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٥١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٣١ - ٣٢ . وأنظر : محمد عوض خميس ، المرأة والتقدم للخلف ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٥ .
- (٧) أنظر : فهمية شرف الدين ، المصدر نفسه .
- (٨) أنظر : الطاهر لبيب ، في بحثه ، (علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي) ، مجلة المستقبل العربي ، ع ١٥٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٨٠ - ١٠٤ .
- (٩) المصدر نفسه .